Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (100) المجلد (1) حزيران 2024

السياسة البرطانية اتجاه العراق من عام 1948 – 1953
British policy towards Iraq from 1948 - 1953

د. دحام علي خضير
المديرية العامة لتربية صلاح الدين / قسم تربية بلد

Abstract

After the end of World War II, Britain wanted to maintain its influence in Iraq, but the development of leftist parties in Iraq and the expansion of their base among the educated youth class, represented by college and higher institute students, and the penetration of the Communist Party among the general class, aroused Britain's anger at the expansion of the base of those parties with The leftist party that sees the Soviet Union as a model and a savior for it. Britain felt that its conflict with the Soviet Union had begun in Iraq. Britain wanted to attack those parties that glorified the Soviet experience in Iraq. Britain's decision was to interfere in the Iraqi government's policy on internal, external, and national issues And nationalism by directing the policy of the Iraqi government. The British ambassador instructed the government to use a policy of intimidation against parties opposing British policy, arresting their leaders in prisons, closing their press, and closing those parties. With all these strict measures, the influence supporting the Soviet Union increased. The intervention of the British ambassador in Iraq was You tried to form governments in order to restrain the revolting masses, but these measures were of no use. Britain sensed the seriousness of its position in Iraq

Email:
alsadidaham@gmail.com

Published: 1- 6-2024

Keywords: السياسة ، البرطانية ، العراق

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ارادت بريطانيا الحفاظ على نفوذها في العراق ، الا أن تطور الأحزاب اليسارية في العراق وتساع قاعدتها بين الطبقة الشبابية المتعلمة والمتمثلة بطلاب الكليات والمعاهد العليا ، وتغلغل الحزب الشيوعي بين الطبقة العامة ، قد اثار حفيضة بريطانيا من اتساع قاعدة تلك الاحزاب ذات الميول اليساري التي ترى في الاتحاد السوفيتي هو النموذج ولمنقذ لها ، احست بريطانيا ان صراعها مع الاتحاد السوفيتي قد بدا في العراق ، ارادت بريطانيا ظرب تلك الاحزاب التي تمجد بالتجربة السوفيتية في العراق ، كان قرار بريطانيا التدخل في سياسة الحكومة العراقية في القضايا الداخلية والخارجية واالقومية من خلال توجيه سياسة الحكومة العراقية وقد اوعز السفير البريطاني للحكومة بأستعمال سياسة الترهيب ضد الاحزاب المعارضة لسياسة بريطانيا والقبض على زعمائها ووضعهم في السجون وغلق صحافة تلك الاحزاب ، وغلق تلك الاحزاب ، ومع كل هذه الاجرائات الصارمة ، ازداد النفوذ المؤيد للاتحاد السوفيتي، كان تدخل السفير البريطاني في العراق تروتبك في تشكيل الحكومات من اجل كبح جماح الجماهير الثائرة ، الا ان تلك الاجرائات لم تجدي نفعا ، لقد احست بريطانيا بخطورة موقفها في العراق .

المقدمة

لقد اجتهد صناع السياسة البريطانية في وزارة الخارجية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لكي تحافظ بريطانيا على كامل مصالحها في العراق ومنطقة الشرق الاوسط ، هي أن لاتدع اي فرصة لأية حركة سياسية محلية او زعيم سياسي معارض يظهر للعيان لكي يفرض وجوده ويربك الوضع الداخي بتحريك الجماهير ضد النفوذ البريطاني في البلاد ، رغم ان مشاعر الخوف والحذر كانت مسيطرة على اذهان الساسة البريطانيين في لندن وبغداد ، وبالذات الرجال العاملين في السفارة البريطانية في بغداد ومعهم رجال النخبة العراقية الحاكمة من ظهور حركات ثورية على شاكلة الحركات التي بدأت تظهر آنذاك في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ذات الطابع اليساري المدعومة من الاتحاد السوفيتي ، الا ان رجال السياسة البريطانيين شددوا على قادة البلاد العراقيين بضرورة اعتماد مبدأ الاصلاح الاقصادي والاجتماعي الداخيلي لقطع الطريق على تلك الحركات السياسية ومنع تأثيرها في الاوساط الشعبية .

أما في العراق وبعد أن سيطرت قضية فلسطين على ذهنية المواطن العراقي الذي اخذ يضغط على الحكومة العراقية من اجل اتخاذها قرارا بأرسال الجيش العراقي الى فلسطين لمقاتلة الصهاينة الذين ، باتو يشكلون خطرا على الشعب العربي الفلسطيني .

فيما تصر بريطانيا على عدم ذهاب الجيش ومشاركته في الحرب ضد الصهاينة ، الا ان انحياز رجال السلطة لرغبة الشعب خوفا على مصيرهم من الغضب الجماهيري اجبر الجانب البريطاني على الرضوخ ايضا لرغبة الشعب فاستجابوا لهذه الرغبة على قرار الحكومة بارسال الجيش العراقي الى فلسطين .

في المبحث الاول تطرق الباحث الى تطور القضية الفلسطينية على المستوى الشعبي والسياسي ، موضحا موقف الحكومة العراقية من القضية الفلسطينية قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها من برود مما زاد من غضب الجماهير العراقية اتجاه السلطة الحاكمة .

تطرقنا في البمبحث الاول الى قرار التقسيم وماهي ردود الافعال من قبل الشعب العراقي الذي اخذ في الغليان وبدوره بدا يضغط على الحكومة من اجل اتخاذ قرارا حاسما اتجاه قضية فلسطين والوقوف بشدة ضد الرغبة البريطانية التي كانت ترغب بعزل العراق عن تلك القضية .

ليتطرق الباحث الى رضوخ الحكومة الى رغبة الجماهير العارمة في الوقوف ضد المخطط الصهيوني ومن يساند ذلك المخطط ، لذلك اجبرت الحكومة الى ارسال القوات العراقية الى فلسطين من اجل تحريرها من مغتصبيها الصهاينة .

اما في المبحث الثاني فقد تم التطرق الى التطورات الداخلية في الساحة العراقية بشكل خاص تطور الحراك الطلابي في بعض الكليات العراقية للاعتراض على بعض القرارات التي اتخذتها تلك الكليات بفصل عدد من طلبتها عام 1952 .

وقد استغلت احزاب اليسار المدعومة من الاتحاد السوفيتي وحكومة مصر في تلك الفترة الاحداث ، واخذت تتغلغل بين الطلاب الذيت قادو انتفاضة عارمة ضد الحكومة والوجود البريطاني ، بما يسمى بأنتفاضة تشرين عام 1952 ، التي اجبرت الحكومة الى تقديم استقالتها لفشلها في احتواء تلك الازمة ، لذلك مر العراق بعدم الاستقرار السياسي بعد تلك الانتفاضة العارمة حتى عام 1953 .

المبحث الاول.

1- مشاركة العراق في حرب فلسطين والموقف البريطاني منها .

شارك العراق في الحرب العربية –الاسرائيلية التي نشبت عام 1948لمناصرة الشعب الفلسطيني الذي كان يكافح من أجل منع اقامة وطن قومي لليهود على أرضهوالتي كانت بريطانيا قد وعدت بانشائه على لسان وزير خارجيتها بلفور* عام 1917 ، أما الدافع الحقيقي الذي كان وراء القرار الذي اتخذته الحكومة العراقية بالمشاركة في تلك الحرب فيرجع الى عدة أسباب .

أ–العلاقات العراقية – البريطانية . (ب) طموح العائلة المالكة في العراق والاردن لكسب التأييد الشعبي لها من وراء تلك المشاركة . (ج)المصالح الاقتصادية العراقية في فلسطين بوصفها منفذا بحريا يخدم

الاقتصاد العراقي وكذلك وجود انبوب نفطي عراقي يمتد الى ميناء حيفا الفلسطيني وهو انبوب حيوي لضخ النفط الى البواخر الراسية هناك . (د)العوامل الدينية المتمثلة بتجمع اليهود في فلسطين ، الذي أثار المشاعر الدينية للعرب والمسلمين . (1).

لم تظهر حكومة العراق سابقا اهتماما كبيرا ومؤثرا بقضية فلسطين وبالذات قبل عام 1948 برغم الاهتمام الشعبي وتأييده الكبير للقضية ، باستثناء المدة التي كان فيها الملك غازي في السلطة ، اذ قدم فيها دعما ومساعدة مادية ومعنوية للعرب الفلسطينيين على العكس من والده الملك فيصل الذي كان اول حاكم عربي يتوصل الى تفاهم مع وايزمن* Weizman أحد مؤسسي دولة اسرائيل خلال القاء الذي جمعهما عام 1919 ، وقد اجبرت احداث الثلاثينيات التي وقعت في فلسطين بين اليهود المهاجرين والسكان العرب ، زعامات النخبة الحاكمة في العراق على التعاطف مع الفلسطينيين ، فظهر تياران احدهما يقبل بحل القضية الفلسطينية سلميا من خلال التفاهم مع البريطانيين وهم من المعتدلين ، أما التيار الاخر وغالبيتهم من ظباط الجيش وبعض العناصر القومية الذين كانو رافضين لمبدأ التفاهم وهو أمر اضطرهم للاصطدام بحرب مع البريطانيين عام 1941(2) .

اذ قام العقداء الاربعة ومعهم رشيد عالي الكيلاني* يساندهم التيار القومي الجارف الذي عم الشعب العراقي بحركة اطاحة بالنخبة الحاكمة والوصي عبد الاله وجعلهم يهربون الى خارج العراق فأدى ذلك الى اصطدام الجيش العراقي مع الجيش البريطاني في حرب دامت شهرا كاملا ، ونظرا لعدم تكافؤ الجيشين فقد أدى ذلك الى انسحاب الجيش وفشل الحركة ، (3) .

وعلى ضوء ذلك حدث تغير خطير في السياسة العراقية تجاه فلسطين اذ أولقي بالعناصر القومية الوطنية في السجن وبقيت في السلطة العناصر المعتدلة اذ أصبح التأثير البريطاني واضحا عليها ، وهو ما أدى لأن يفقد العراق تأثيره القومي في السياسة العربية ، وثم أمر خطير فرض نفسه على السياسة العراقية اذ ان للعراق مصالح اقتصادية في فلسطين وبصورة خاصة فيما يتعلق في المبادلات التجارية التي كان ميناء حيفا الفلسطيني يشكل منفذا تجاريا حيويا للعراق على البحر الابيض المتوسط ، وباعلان دولة اسرائيل عام 1949 فقد العراق هذا المنفذ الحيوي

لأنه اوقف التعامل التجاري مع الدولة الغريبة على الجسم العربي وكذلك اوقف ضخ النفط عبر خط حيفا ، (4) .

كان السياسة العراقيون وغالبيتهم من اصدقاء بريطانيا ومن ضمنهم نوري السعيد يؤمنون بأن بريطانيا تقف الى جانبهم في القضية الفلسطينية ، وان المشكلة هي في موقف الولايات المتحدة الامريكية التي بدأت تظهر كقوة مناصرة للصهاينة، لذلك حاول هؤلاء الساسة استخدام شتى الوسائل ومنها مقاطعة الشركات الامريكية وكذلك من خلال هيئة الامم المتحدة . اما الصهاينة فقد طوروا مجتمعهم الجديد وبدأو ينظمونه

اقتصاديا وعسكريا بفضل الدعم الامريكي القوي حتى انهم دفعوا عام 1945 بالرئيس الامريكي هاري ترومان لكي يسمح لمائة الف يهودي اوربي بالهجرت الى فلسطين ، وقد أدى بالعراق لأن يضع كامل ثقته ببريطانيا وبات يعول عليها ازاء قضية فلسطين ، (5) . اما الحكومة البريطانية في خطوة مهمة لمناقشة القضية فقد استدعت ممثلها في الشرق الأوسط لعقد اجتماع في لندن في عام 1945. وقد خلص هذا الاجتماع الى خطة هي ان تبقى فلسطين تحت السيطرة البريطانية والتركيز الى تشجيع العناصر العربية والاسرائيلية المعتدلة لعقد اجتماع مشترك يتم التوصل الى اتفاق حول القضية والا فان استمرار الهجرة اليهودية سيؤدي الى انفجار الوضع في فلسطين ، وكان هنالك رأي يدعو الى عدم تجاهل الرأي العام العربي الذي ظهر متحمسا للقضية الفلسطينية (6) .

اما جامعة الدول العربية فقد استدعت دول الاعضاء الى اجتماع في بلودان بسوريا عقد في حزيران عام 1946 ومثل العراق فيه حمدي الباجه جي ومحمد فاضل الجمالي وكلاهما معروف بمعارضته لانشاء دولة يهودية في فلسطين وطالبا من المجتمعين اتخاذ قرارا صلب من بريطانيا وامريكا لأنهما لايدعمان الفلسطينيين وان تعرض القضية الفلسطينية في الامم المتحدة ، الا ان المقترح رفض وقبل الاقتراح السعودي القاضي باستمرار المفاوضات مع بريطانيا وامريكا ، وصدرت عن اجتماع بلودان قرارات عرفت بالقرارات السرية لاجتماع بلودان وتضمنت :(أ) تجميد الامتيازات الاقصادية البريطانية والامريكية في العالم العربي . (ب)–الامتناع عن دعم مصالح الدولتين في النشاطات الدولية . (ج) الغاء امتيازاتهما في الدول العربية كافة .

وقد اتخذت الاجتماعات قرارات لدعم الشعب الفلسطيني في الداخل وعدت القرارات نافذة المفعول في حال اصرار بريطانيا وامريكا على دعم اليهود وقد سجل الوفد العراقي تحفظه على القرارات ، واضاف ان للعراق الحق بالرد اذا ماتعرضت فلسطين لأي عدوان ، (7) .

وفي بغداد اقنع نوري السعيد اعضاء وزارته والبرلمان العراقي بتوجيه دعوة الى الدول العربية باتخاذ موقف موحد ازاء القضية الفلسطينية ، في وقت كانت القضية قد عرضة على الامم المتحدة ومثل العراق في الوفد الذي سافر الى نيويورك لحضور الجلسة الخاصة لمناقشة القضية الفلسطينية الدكتور فاضل الجمالي ، ولما توقف في لندن التمس من الحكومة البريطانية تقديم دعمها الى العرب عند مناقشة القضية وأعرب لهم عن مخاوفه من التأثير الامريكي والمال الصهيوني في الاعضاء للتصويت ضد العرب وقد طمأنه وزير الخارجية البريطاني بأن الامريكان والبريطانيين لن يتدخلا في ذلك ، غير ان نتائج الجلسة كانت مخيبة لآمال العرب الذين فوجئوا بالموقف البريطاني الذي اعترف بادعاء احقية اليهود في فلسطين منذ تلك الحظة أدرك الجمالي ان مستقبل فلسطين بيد بريطانيا وامريكا، (8) .

2– قرار تقسيم فلسطين والموقف البريطاني .

ان الموقف البريطاني الذي قاد الامم المتحدة لاتخاذ قرار بتقسيم فلسطين جاء بمساندة امريكية واضحة ومنحازة للصهاينة ، في الوقت الذي لم تفعل فيه بريطانيا شيئا لحلفائها العرب بل على العكس اسهمت بمنح اليهود دولة اقتطعت من فلسطين ، وبقى الجزء العربي من فلسطين تحت رحمةالفكرة البريطانية الداعية الى الحاقه بامارة شرقي الاردن التي يرأسها الملك عبدالله ، ان خطة التقسيم التي نفذتها الدولتان الاستعماريتان قوبلت برفض شديد من الشعب العراقي الذي كان متضامننا مع الشعب العربي الذي خرج بمظاهرات اجبرت الجامعة العربية على عقد مؤتمرين الأول في لبنان بمدينة صوفر والثاني في القاهرة لكنهما لم يتوصلا الى شيء واصبح العرب امام الأمر الواقع ، (9) .

وفي تلك المرحلة كان العراق يمر باضطرابات داخلية نتيجة لتمرد الاكراد ، فضلاعن هاجس الخوف الذي بات ينتاب السلطة الحاكمة من الخطر السوفيتي ، والتيار الشيوعي الذي اخذ يتغلغل في الاوساط الشعبية ، وعندما نشرت قرارات فلسطين الصادرة من الامم المتحدة ، كان صالح جبر رئيسا للحكومة العراقية ، وهي المرة الاولى التي تسلم فيها هذا المنصب ، وبسبب حاجته للدعم الشعبي الذي أخذ يمهد للمعاهدة الجديدة مع بريطانيا ، وجه صالح جبر نداء الى الحكومات العربية لارسال قواتها الى فلسطين للقتال الى جانب شعبها ، وقد اغضب هذا التصرف الحكومة البريطانية وسفارتها في بغداد اذ رفضتها رفضا قاطعا ، غير ان صالح جبر أشعر السفارة البريطانية في بغداد بأن ارسال كتيبة عراقية الى فلسطين سيؤدي الى كسب تأييد الشعب العراقي الذي سيدعمه عند الترتيب للمعاهدة الجديدة المرجو عقدها مع بريطانيا ، (10) .

حاول الملك عبدالله أن يثني صالح جبر عن محاولته ارسال قطعات عراقية الى فلسطين . وفي ضوء هذا الموقف اقتنع العرب نهائيا بأن بريطانيا لاترغب بمساعدة العرب في ايجاد حل للقضية الفلسطينية ، وقد طالب صالح جبر الحكومات العربية ايقاف شركات النفط العاملة في العراق والعربية السعودية عن ممارسة نشاطها ، في الوقت الذي شهدت فيه بغداد تظاهرات واسعة هاجمت السفارة البريطانية والمركز الثقافي البريطاني في بغداد ردا على الموقف الرسمي البريطاني من القضية الفلسطينية ، (11) .

وقد اصر البريطانيون على احياء فكرة الحاق الجزء العربي من فلسطين بامارة شرقي الاردن التي كان الملك عبدالله يبذل محاولات محمومة لتحقيقها ، في الوقت الذي كانت فيه الدعوة لارسال الجيوس العربية الى فلسطين قائمة وكانت هذه الدعوة تجد لها تأييدا شعبيا عربيا واسعا، غير انه في الوقت نفسه لم تكن الدول العربية مستعدة لارسال قواتها الى فلسطين والدخول في حرب ، باستثناء المملكتين الهاشميتين العراق ولاردن ، الا ان الدول العربية اعادت النظر بموقفها وبدأت تكشف عن نيتها ارسال جيوشها الى فلسطين لاعاقة الملك عبدالله من تنفيذ خطته ،أما الملك عبدالله فقد اقترح على الحكام العرب أن يتحد العراق والاردن لغرض التعاون بينهما فيما اذا وقعت الحرب في فلسطين ، وكان من جانبه يشعر بأن هذا

الاتحاد سيكون قوة بوجه التحدي المصري السعودي ، لكن نوري السعيد وصالح جبر رفضا اقتراح عبدالله لأسباب ،

(أ) ان العراق لم يكن في وضع يمكن أن يدعم به الاردن ماديا . (ب) كان الرآي العام في العراق يعارض اي نوع من الاتحاد مع الاردن وكذلك الاحزاب السياسية العراقية لعدم ثقتها بالملك عبدالله الذي قاتل جيشه الى جانب البريطانيين اثناء الحرب البريطانية – العراقية عام 1941 . (ج) معارضة الدول العربية الى اي نوع من الاتحاد فيما بين البلدين العراق والاردن في ذلك الوقت . الى ان بريطانيا كانت تضغط على الحكومة العراقية من اجل تحقيق ذلك الاتحاد ، (12) .

الى أن الشارع العراقي كان يغلي غضبا من التدخل البريطاني في السياسة العراقية وبعد ايام قليلة سقطت حكومة صالح جبر بفعل التظاهرات التي اجتاحت البلاد اثر توقيع معاهدة بروتسموث ، والقيت المسؤولية مباشرة على السيد محمد الصدر * فشكل وزارة تضم بعض الوطنيين المعروفين أمثال محمد مهدي كبة زعيم حزب الاستقلال ، ولم يعد هنالك تأثير شديد لا من الوصي ولا من البريطانيين بسبب الدعم الجماهيري الذي حظيت به الحكومة الجديدة ، وفي تلك الفترة شهدت الساحة السياسية انحسارا في التأثير البريطاني على الساسة التقليديين ،

وفي نهاية شباط قررت الجامعة العربية عدم ارسال الجيوش العربية الى فلسطين وهي محاولة من جانب التكتل المصري السعودي لاعاقة الملك عبدالله من الاستيلاء على فلسطين كلها مقابل ذلك قررت دعم جيش الانقاذ وجيش التحرير العربي والمنظمات الفدائية الفلسطينية من خلال تزويدها بالمال والسلاح والذخيرة ، في الوقت الذي استعدت فيه القوات الاسرائيلية وأجرت تحضيرات مدة طويلة استعدادا لمواجهة أي فعل مباشر أو متهور في فلسطين ، (13) .

3- تحرك الجيش العراقي للمشاركة في حرب فلسطين.

اجبر الوضع الجديد في فلسطين القادة العرب على القيام بتحرك ما، وأخذ الوصي عبدالاله المبادرة وحاول ردم الفجوة بين مصر والاردن الناتجة عن اصرار الملك عبدالله على أن تكون العمليات العسكرية تحت قيادته ،ومن جانب آخر فوضت الجامعة العربية الفريق اسماعيل صفوت أحد قادة الجيش العراقي بوضع الجيشين العراقي والاردني تحت قيادته ، ولما نجح الوصي باقناع الملك فاروق بالقاهرة بارسال الجيش المصري الى فلسطين أبرق الى بغداد وهو في القاهرة وأمر حكومته بتحريك الجيش العراقي الى فلسطين .

أما على الصعيد الشعبي وبعد ان قامت عصابات الهاجانة مع القوات الصهيونية بهجوم على القوات العربية في فلسطين في نيسان عام 1948 الذي اسفر عن احتلال بعض المدن العربية مثل طبريه وحيفا

وصفد ويافا ، وممارسة تلك القوات الغازية مع السكان العرب اساليب همجية ووقعت مذابح بحق الشعب الفلسطيني في تلك المدن وبالذات في ديرياسين ، فاستفزت هذه الاحداث المشاعر العراقية وخلقت سخطا كبيرا وطالب الشعب العراقي بارسال مزيد من الجيوش الى فلسطين ، فازداد السخط ضد البريطانيين ووضع الوم على السلطات البريطانية بسبب تفوق الصهاينة على القوات العربية بالسلاح والعدة ، وغالبية هذا السلاح حصلو عليه من القوات البريطانية، (14) .

حين بدأ القتال في فلسطين وهي المرة الاولى التي يقاتل فيها الجيش العراقي خارج حدوده وجد العراقيون ان اسلحتهم ومعداتهم قليلة جدا وغير كافية ، والقوا بالوم على بريطانيا لترددها في تزويد الجيش العراقي بالسلاح والذخيرة ، وكان ذلك سببا كافيا لدفع الاحزاب الوطنية للمطالبة بالغاء معاهدة 1930 ، اما الحكومة العراقية فقد بدأت تمارس ضغطا على السفير البريطاني لكي يوفر حاجات الجيش العراقي ، غير ان هذه الضغوط لم تثمر عن نتيجة ، اذ كانت السياسة البريطانية ترمي لابقاء الجيش العراقي على هذا المستوى من التسليح تحت حجة وجود حصار تفرضه الاممالمتحدة بعدم تزويد الاطراف المتحاربة بالسلاح ،(15) .

لقد أظهر الموقف البريطاني انحيازا واضحا للجانب الصهيوني في حربه مع القوات العربية خاصة بعد أن ظهرت نتائج الحرب بشكل واضح ، وهي ان العرب خسرو الحرب ، وكان واحد من لأسباب تلكؤ بريطانيا بعدم تزويد حلفائها العرب بالسلاح والذخيرة ، فبدا الموضفون البريطانيون في العراق يظهرون علامات الخوف من الرئي العام العراقي ، اضافة لتخوفهم من عودة الجيش العراقي الناقم على حكامه الذين تواطؤ مع البريطانيين في اخراج مسرحية الحرب التي شكلت نكبة كبيرة للعرب ، وباتو يشعرون بأن الجيش العائد سينتقم منهم خاصة بعد ان وصلت معلومات عن وجود تكتلات داخل الجيش تجمع ذوي الرتب الصغيرة من رتبت مقدم نزولا لذلك اتخذت الاجراءات الاحترازية عند عودة الجيش الى بغداد ، .(16)

ومنذ ذلك الوقت تصاعد العداء ضد بريطانيا بشكل كبير على المستويين الشعبي وبين اوساط الجيش ، ولم تعد صورة بريطانيا مقبولة تحت اي شكل من الأشكال في ذهن الساسة والعسكريين وبقية المواطنين ، أما العسكريون فقد باتو متأكدين من ان حكومتهم منعتهم بقوة من القيام بعمليات هجومية ضد الصهاينة ، لذلك لم تكن مفاجأة أن يتحدث هؤلاء الضباط عن حاجتهم للتخلص من الوجود البريطاني في العراق وتغيير النظامين في بغداد وعمان ، (17). ونستنتج من هذا ، ان التيار اليساري بدأ يتغلغل بين الضباط الصغار والمراتب العسكرية .

4- خلافات نوري السعيد وصالح جبر تثير بريطانيا.

كان لوثبة كانون الثاني عام 1948 وكذلك نكسة الجيوش العربية في فلسطين قد تركت آثار سلبية على الرأي العام الداخلي في العراق ، فعلى صعيد الحكومة لم يستطع رئيس الحكومة مزاحم الباجه جي اتخاذ أية اجراءات لمعالجة تلك الجروح وهو الرجل الذي كان قد خدم القضية الفلسطينية بأخلاص وأراد أن يقدم شيئا للقضية ، وكان صعبا عليه أن يواجه هذه الحقيقة ، اذ فقد السيطرة على زمام الأمن وظهر مرعوبا عن اعلان الهزيمة ، التي اعقبتها تظاهرات ضد الحكومة ، ولم يكن أمامه سوى الاذعان للاستقالة التي قدمها في 6 كانون الثاني 1949 ،(18) . وقد فسحت الاستقالة المجال لنوري السعيد لتشكيل وزارة جديدة في 15 ايلول 1950 ، اما الأأحزاب المعارضة فقد عدت عودة نوري السعيد للحكم ، من الاحداث المهمة التي اعقبت الوثبة وعدت عودته تمهيدا لعودة مؤيدي السياسة البريطانية في العراق والااشخاص الذين حاولو عقد معاهدة بروتسموث مع بريطانيا عام 1948، وتعني عودته سيطرتهم الكاملة على الحكم من جديد ، بالوقت نفسه تصفية الآثار المتبقية للوثبة .

ان هذه الخطوة جاءت بعد دراسة مستفيضة قام بها البلاط والنخبة الحاكمة والسفارة البريطانية في العراق للوضع الداخلي بعد هزائمهم في كانون الثاني عام 1948 على يد الأحزاب المعارضة ، وكذلك بعد نكبة فلسطين وعودة الجيش المتحفز لاسقاط النظام الملكي لضلوعه في النكبة ، لقد دفعهم ذلك للعمل من أجل تشكيل جناح معارض للأحزاب السياسية والقوى المعارضة التي اصبحت أكثر خطرا من ذي قبل ، خاصة وان العداء لبريطانيا تصدر نشاط تلك القوى الوطنية ، لدرجة ان السفارة البريطانية نصحت الحكومة العراقية على استقطاب الشباب المثقف من ابناء المدن ، وقد تبنى هذه السياسة نوري السعيد ، (19) .

كانت أول خطوة بهذا الاتجاه هو مبادرة نوري السعيد لتشكيل حزب جديد اطلق عليه تسمية حزب الاتحاد الدستوري في 24 /1949/11، وقد ضم كلآ محمد علي محمود وموسى الشابندروخليل كنة وعبد الوهاب فرحان وجميل الاورفلي ، وانضم اليه الاعضاء المستقلون من مجلس النواب ونسبة كبيرة من رؤساء العشائر النواب في المجلس الذين اعتادو التصويت التلقائي في المجلس لأي حكومة تتسلم السلطة طالما انها حازت على ثقة الوصي عبدالاله ، (20) .

واستطاع صالح جبر تأسيس حزبه الجديد بتسميته الجديدة الامة الاشتراكي في 24 حزيران 1951، وضمت هيئته المركزية كل من صالح جبر والسيد عبد المهدي وعبد الكاظم الشحماني ونضيف الشاوي وحنا خياط واحمد الجلبي ، وانضم للحزب عدد كبير من رؤساء العشائر واصحاب المصالح ، وقد انتعشت آمال البلاط بتأسيس هذين الحزبين الذين استقطبا اعداداً كبيرة من الوجوه السياسية والاجتماعية ورؤساء العشائر الذين كانوا يشكلون قوة في مواجهة احزاب المعارضة ، غير ان الآمال تلاشت بعدما ظهرت الخلافات والصراعات الشخصية بين نوري السعيد وصالح جبر ، لمحاولة كل منهما فرض هيمنته

على المجلس النيابي ، (21) . اما البريطانيين فكانوا مقتنعين ، ان العراق بحاجة للتغير وهم انفسهم بحاجة الى الاستقرار والطمأنة في البلاد ، وان التوفيق بين هاتين الحالتين يعتمد على نجاح الحكومات العراقية اذا ما أرادت تعزيز الاستقرار في البلاد ولأجل تحقيق ذلك عليها أن تسعى لاجراء اصلاح اجتماعي واقتصادي للحد من تمدد النفوذ الشيوعي في البلاد ، وذلك يقضي وجود حكومة قوية ، وكانوا يفضلونها تضم حلفائهم من ساسة الجيل القديم .

لذلك وقع الاختيار على نوري السعيد الذي يستطيع وحده في تلك الظروف أن يشكل حكومة قوية تلبي طموح السفارة البريطانية والبلاط الملكي ، على الرغم من ان صالح جبر كان يسعى لاضعاف تلك الحكومة بسبب منافسة نوري السعيد ،(22) .

وعندما وصل نوري السعيد الى السلطة ، كان متفائلا ومفعما بالحيوية والنشاط ومتسلحا بأفكار جديدة لتطوير البلاد ، في مقدمتها القضاء على البطالة وتحسين الظروف الاجتماعية ، فأعلن ان حكومته ستركز في مشاريعها على تطوير الاقتصاد وأصلاح الادارة ، وبعد مرور اسابيع على تشكيله الحكومة ، شكلت حكومته لجنة التنمية لغرض تطبيق افكاره الخاصة في مجال الاصلاح والتنمية وعينت الخبير البريطاني السير ادرنغتون ميللر ، بصفة سكرتير عام للجنة ، وكان البريطانيون قضوا ثلاثة سنوات من اجل اقناع النخبة الحاكمة في العراق بالحاجة الى هذه للجنة من اجل تحسين الاوضاع الداخلية في البلاد وخاصة المستوى المعاشي المتردي للمواطنين ، وكانت أول خطوة ناجحة حققا نوري السعيد في هذا المجال هو اتفاقه مع شركة النفط البريطانية (I .P .C) التي أدت الى زيادت الايرادات المالية للبلاد ، وارتفعت الى نحو خمسين مليون دولار ، وهو ماساعده على الاعلان للشعب العراقي بأنه سيضع خطة لتطوير الاعمال العامة والطرق والمدارس والمستشفيات وغيرها ، ولقت تصريحات السعيد ترحيبا حارا من البريطانيين ، لكنهم كانوا يعتقدون انه لايستطيع الاستمرار بالسلطة مدة طويلة برغم ازدياد ايرادات الدولة المالية التي تمكنه من تنفيذ مشاريعه وتمنحه رصيدا شعبيا واسعا ، مالم يعتمد على بعض الوزراء الاكفاء الاقوياء ، (23) .

ومن جانب اخر صعدت احزاب المعارضة ذات الاتجاه اليساري من حدة هجومها على البرلمان وفي الصحافة ، وكان نواب المعارضة في غالبيتهم يساندون الحزب الوطني الديمقراطي وخاصة في مجال نشره لمفهوم الحياد في الصراع العالمي القائم آنذاك بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وكانت احزاب المعارضة تعتقد ان الغرب غير قادر على حماية العراق من الاجتياح الروسي للبلاد ، وقد أدى هذا الهجوم من قبل المعارضه الى اضعاف الحكومة بشكل كبير لكنها استمرت بالبقاء لأن نوري السعيد بقي قويا ، في حين صالح جبر * المعارض لنوري السعيد لم يستطع ان يخرج بمعارضة قوية ضد الحكومة ، رغم محاولات بريطانيا لاصلاح ذات البين بين الزعيمين الابرز في السياسة العراقية بين صالح ونوري من

خلال تشكيل حزبين سياسيين جديدين تأسس الاول في حزيران بقيادة صالح جبر من عام 1951 تحت اسم الحزب الاشتراكي والثاني اسسه مزاحم الباجه جي وجماعة في البرلمان اطلق عليه اسم ، الجبهة الشعبية المتحدة ، وانتخب لرئاسته العميد طه الهاشمي ، وأوضح الحزب الجديد بأنه سيتعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي وخاصة في مجال نشر فكرة الحياد . الا ان النزاع بين نوري وصالح ضل قائما ، حتى تم تأميم النفط في ايران مما شجع الاحزاب المعارضة على المطالبة بتأميم النفط العراقي ، (24) .

ان انباء لاتفاقية الجديدة مع شركات النفط العاملة في العراق قد اثارة غضب المعارضة وطالبوا مرة اخرى بتأميم الصناعة والنفط ، وفتح الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الجبهة الشعبية المتحدة الذان يقودهما حزب الاستقلال سلسلة من الهجمات الشديدة في الصحافة على الحكومة وارتباطاتها مع بريطانيا ، وقد ساعد المعارضة على هذا الهجوم فتور نوري السعيد في دعم مصر التي كانت قد الغت معاهدة 1936 مع بريطانيا ، على أية حال لم يفسح نوري السعيد المجال امام المعارضة ، ففي كانون الثاني من عام 1952 وقع نوري المعاهدة الجديدة مع شركات النفط العاملة في العراق .

ان النزاع المصري – البريطاني على معاهدة عام 1936 زاد من حدة الهجوم الذي قامت به المعارضة السياسية العراقية ضد التدخل السياسي في شؤن العراق الداخلية وفي سياسته الخارجية . مما اجبرذلك السفير البريطاني السير جون تروتبك(Sir Jhon Trout) على ان يسترعي انتباه القادة العراقيين لخطر الحملة التي تقوم بها المعارضة ، واذا ما فسح المجال لهؤلاء فسيجد العراق نفسة معزولا تماما عن اصدقائه وليس لديه القدرة للدفاع عن نفسه عندما يقع الاجتياح الروسي . (25) .

ازداد قلق تروتبك من المعارضة وتأكد بأن المعارضة بدأت تكبر وان مطالبها بتأميم النفط ومطالبها بالغاء معاهدة 1930 من الامور الخطيرة في العراق ، لذلك فانه يعتقد ان ادخال قادة الجدد الى الحكومة يقومون بهاتين الخطوتين وهو أمر يعرض المصالح البريطانية للخطر ،

وازاء ذلك طلب تروتبكمن الوصي عبد الاله تشكيل حكومة صارمة لاتضم هؤلاء القادة الذين سيعملون على تشويش اتفاقية النفط واضعاف العلاقات البريطانية – العراقية ، رغم ان الوصي ونوري سعيد حاولا تشكيل وزارة تضم عناصر من الجبهة الشعبية وحزب الاستقلال ، لكنهما فشلا بسبب اصرار تلك الاحزاب على مطالبها بتأميم النفط واتخاذ موقف محايد من المعسكرين . (26) .

وفي تموز من عام 1952 خطر في بال الوصي عبد الاله تعيين مصطفي العمري رئيسا للوزراء وتشكيل حكومة ائتلافية ، لكن المعارضة أرادت تشكيل حكومة تمثل الأحزاب كلها ، وكانت خطة الوصي ترمي الى تعيين رئيس وزراء قوي مع وزير داخلية قوي ، فقد كان يعتقد ان حكومة قوية كهذه تستطيع قيادة الانتخابات التي كان يأمل منها أن تسفرعن فوز نوري السعيد وصالح جبر بعدد مساوي من المقاعد النيابية مع عدد كبير من المستقلين . ان الوصي الذي ناقش الوضع الداخلي مع السفير البريطاني

تروتبك ، الذي لم يكن ينوي اعطاء الاحزاب الاخرى دعما كبيرا لأنه كان متيقنا انها جميعا عدوة له ، ولذلك رأى انه ما من سبب يقضي عليه بدعم اناس سوف يحطمونه متى ماستطاعوا من التمكن منه . لذلك اوكل رئاسة الوزراء الى مصطفى العمري الذي شكلها وعدت وزارة نوري السعيد لأنه كان من المؤيدين المخلصين . (27) .

المبحث الثاني : تطور الاحداث في العراق من عام 1952 – 1953 .

اولا– انتفاضة تشرين الثاني . عام 1952 .

في منتصف تشرين الأول عام 1952 اصدرت وزارة الصحة تعديلا على النظام الداخلي لكلية الصيدلة والكيمياء ، الذي نص على اعتبار الطلبة المعيدين ببعض الدروس معيدين في الدروس كافة ، (28). فعد الطلاب هذا التعديل اجحافا بحقهم لأنه يضعف فرص النجاح امامهم ، فأحتجو على التعديل وأعلنو اضرابهم عن الدوام ابتداء من يوم 26 تشرين الأول عام 1952 ، حتى اجراء تعديل جديد عليه ، وقد اتسع الأ؟ضراب لتتضامن كليتا الطب والحقوق مع طلاب كلية الكيمياء ، وقد استجابت الوزارة لهم عندما ايقنت ان الاضراب سيستمر عدة ايام ، فأصدرت تعديلا في 16 تشرين الثاني ألغت بموجبه التعديل السابق ،فقرر الطلاب انهاء الاضراب والعودة الى مقاعد الدراسة ، (29)

وفي 19 تشرين الثاني نشب شجار بين الطلبة في كلية الصيدلة والكيمياء تطور بسرعة الى تظاهرة ثم اضراب عن الدوام ، وقد اتهموا الطلاب عميد الكلية بترتيب هذا الاضراب ثم توسع الاضراب ليشمل أغلب الكليات ، وقد لعبت الاحزاب السياسية ذات الميول اليساري دورا رئيسيا في تحريض الطلاب ،

وبينما كان مجلس الوزراء مجتمعا صبيحة يوم 23 تشرين الثاني 1952، طافت شوارع بغداد تظاهرات واسعة غالبية الطلاب المشاركين فيها من الطلبة الرافضين للأوضاع المتردية التي تعاني منها البلاد ، وكانو يطالبون بتحسين الاوضاع السياسية ولاقصادية والاجتماعية ، وقد طافت المضاهرات مناطق بغداد حيث شملت شارع الرشيد والكفاح والميدان والفضل والكرخ وباب الشرقي رفع المتضاهرون شعارات ضد الحكومة والوصي عبد الاله الذي وصفوه بالخائن ، وكذلك طالبو باخراج القوات البريطانية والامريكية من العراق ، ثم امتدت المضاهرات الى بيقية المدن العراقية شملت كل من كربلاء والبصرة والموصل والنجف والحلة والناصرية ، وكان قادة الاحزاب ذات الافكار الماركسية كحزب الاستقلال والوطني الديمقراطي في تلك المدن يسهمون في ادامتها ، (30) . وفي بغداد قامت هذه الاحزاب بتحريض المواطنين ضد الحكومة ، وانزلتهم الى الشوارع ، وغالبيتهم من المؤيديها وباتت غير مسيطرة عليهم ، فاضطرت الحكومة امام هذا الحشد البشري الكبير الغاضب لانزال الشرطة الى اللشوارع

والتصدي لهم ، فوقعت مصادمات عنيفة بين الطرفين سقط على اثرها العديد من المتظاهرين وجرح بعض افراد الشرطة ، (31) .

وفي منتصف النهار سيطر المتظاهرون على مركز العاصمة بغداد ، بعد ان هاجمو مقر جريدة العراق تايمس التي كانت تصدر في اللغة الانكليزية وأحرقوا مكاتبها وكذلك مكتب الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار ، وفي ذلك اليوم بعث السفير البريطاني في بغداد (تروبتك) برسالتين شفويتين الى رئيس الوزراء مصطفى العمري طالبا منه اتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية الرعايا والاملاك الاجنبية ، وفي تلك الساعة ادرك الوصي عبد الاله ان زمام الامور قد افلت من يد الحكومة فاتصل ببعض الشخصيات من اجل تشكيل حكومة جديدة الى ان الجميع رفضوا تشكيل حكومة في تلك الضروف السياسية ، عد العمري ان الاتصالات التي اجراها الوصي ببعض الشخصيات السياسية ، جاءت طعنة للثقة التي منحت له ، فقدم استقالته في 21 تشرين الثاني عام 1952 . (32) .

ثانيا :-اعلان الحكم العسكري.

مع تصاعد الاحداث وخطورتها ، اتصل الوصي بالفريق نور الدين محمود رئيس اركان الجيش وكلفه بتشكيل الحكومة ، بعد ان عرض فكرته على السفير البريطاني في القاء الذي تم بينهما لمناقشة الاوضاع في العراق وسبل ايجاد الحلول لها ، لم يجد معارضة منه على تولي عسكري لرئاسة الوزارة ، بل شجعه ايضا على ضرب لأحزاب السياسية واعتقال قادتها ، وفي الساعة العاشرة من مساء 23 تشرين الثاني من عام 1952 اذاع راديو بغداد الادارة الملكية بتشكيل الحكومة ، واحتفظ الفريق محمود لنفسه بوزارتي الدفاع والداخلية ورئاسة اركان الجيش ، فضلا عن منصب رئيس الحكومة ، (33).

وعند صدور الادارة الملكية برئاسة الفريق نور الدين محمود ، كتب السفير البريطاني تروتبك تقريرا الى حكومتة في لندن يشرح فيها الأحداث قائلا ،، انا مقتنع بتعيين عسكري بمنصب رئيس وزراء لايمثل مؤامرة عسكرية ، لكنها حركة يتحسب لها المدنيون ،، لقد باركت الحكومة البريطانية خطوة الوصي هذه وأكدت له انها ستقدم له ولحكومة الدعم والاسناد ،

اما رئيس الوزراء فقد أعلن مساء ذلك اليوم من راديو بغداد ان الوصي عبد الاله قد كلفه بتشكيل الوزارة وانه أخذ على عاتقه مسؤلية حماية القانون وفرض النظام ، وبانتهاء ذلك اليوم اعلنت الاحكام العرفية منع التجوال في شوارع بغداد ، بعد أن دخلت القطعات العسكرية العاصمة لوضع حد للانتفاضة ، (34)

وأصدر رئيس الوزراء الجديد أمرا بايقاف العمل بقانون اصول المحاكمات الجزائية وادارة الالوية والجمعيات والاجتماعات والتجمعات والمطبوعات وانضباط موظفي الدولة والخدمة المدنية والخدمة القضائية ونظام دعاوي العشائر وسائر قوانين الخدمة وقانون مجلس الأعمار والقوانين الاخرى ، لقي

تشكيل الحكومة الجديدة معارضة شعبية واسعة كما عارضت الاحزاب السياسية وبعض رجال السياسة قيام الحكومة بأصدار قانون الأكام العرفية ، وعدتها خروجا على الأهداف النبيلة ، اذ كان الجيش على الدوام ملاذا للشعب وحامي استقلال البلاد (35) .وفي مساء يوم 24 تشرين الثاني لم يعد هنالك اي نشاط للمتظاهرين بعد ان انزلت الحكومة الجيش الى الشوارع فكانت خاتمة تلك الانتفاضة التي كانت مدعومة من الاتحاد السوفيتي .

ثالثا – لقاء الوصي بالسفير البريطاني .

وفي تلك اليلة ذهب السفير البريطاني لمقابلة الوصي عبد الاله ، بعد ان هدأت الاوضاع وسلمة رسالة من رئيس الحكومة البريطانية ، المستر آيدن ، وفي بداية اللقاء قام السفير تروتبك بتبليغ الوصي سرور آيدن بسيطرته على الوضع الداخلي الذي ظهر في بعض اللحظات انه بات خطرا على العائلة الهاشمية المالكة والدولة العراقية والمصالح البريطانية في آن واحد . واضاف ان الحكومة تدعم البيت الهاشمي وتدعم اي حكومة تدعو للاصلاح ، وان كل الآمال في التطور والاصلاح والتقدم ستذهب سدى دون ترسيخ القانون والنظام الذين ينبغي دعمهما بحزم (36)

وحينما انهى تروتبك رسالته ، طلب منه الوصي طمأنة المستر أيدن بأ نه وحكومتة قرورا مواصلة العمل لترسيخ النظام والقانون وتسريع عملية الاصلاح في الحال ، وخلال القاء لفت تروتبك عناية الوصي بالرجوع الى رسالة أيدن الخاصة بالتحالف العراقي – البريطاني ، فقال بأن ايدن يولي هذا الامر اهمية قصوى ويأمل بأن يكون الوصي حذرا من تعيين علي محمود الشيخ وزيرا للخارجية ، اذا كان احد مناصري رشيد عالي الكيلاني ، غير ان الوصي طمأنه بأنه غير افكاره بنحو كبير منذ عام 1941 ، (37)

رابعا – اخماد الانتفاضة .

حاول رئيس الوزراء الجديد اعادة الثقة بالشعب وامتصاص النقمة الشعبية عليه بعد ان سيطر على الأوضاع في البلاد ، وكبح جماح الحركة الوطنية وتفتيتها بالقوة ، فأقدم على اصدار بيان وضح فيه رغبة الوزارة باصلاحات واصدار تشريعات من شأنها رفع مستوى المعاشي للمواطنين وتحسينها ، كما أكد ان الحكومة مصممة على قمع العناصر الفاسدة والحيلولة دون العبث بالقوانين والمحافظة على هيبة الدولة وكيانها والحفاظ على ارواح المواطنين وممتلكاتهم وستقوم في الحال بتأليف لجنة من كبار علماء القانون ولادارة لاعداد قانون الانتخابات المباشرة ، (38) وفي 25 تشرين الثاني قررت وزارة العدلية نأليف لجنة ، ضمت هذه اللجنة كلا من ، عبد الجبار التكرلي عضو محكمة التميز وعضوية كل من ، عبد

الحميد رفعت وجورج جورجي وحمدي صدر الدين وموسى شاكر ، لاعداد قانون الانتخاب على اساس الانتخاب المباشر ، الذي كان أحد مطالب الأحزاب السياسية والشعبية .

وفي نفس اليوم خرج الوصي بصحبة الملك فيصل الثاني الى الشوارع وهو يقود سيارته للاطلاع على الوضع الامني ، وفي 28 تشرين الثاني أصدر قائد القوات العسكرية أمرا بتقليص من التجوال والمرور في بغداد وجعلها من الساعة السابعة مسء وحتى الخامسة صباحا . (39)

كما صدرت الأوامر باستئناف الدراسة في جميع المدارسابتداء من يوم 1 كانون الاول من عام 1952، والمعاهد العالية يوم 6 كانون الأول وألزمت وزارة المعارف بتوزيع الكتب والقرطاسية مجانا على طلاب المدارس الثانوية ، وعد التعليم مجانا في جميع المدارس الابتدائية ، كما اصدرت الوزارة بيانا أوردت فيه تسعيرة المواد الغذائية التي ارتفعت اسعارها بشكل ملحوظ ، والتي كانت أحد الأسباب التي أدت الى قيام الانتفاضة ، (40)

وفي 7كانون الأول قلص قائد القوات العسكرية لمنطقة بغداد مدة حظر التجوال ، فأصبحت وفقا لذلك من الساعة الثانية عشرليلا وحتى الرابعة صباحا ، ثم الغي أمر حظر التجوال والمرور في منطقة بغداد في 11 كانون الاول بعد زوال الاسباب التي ادت الى اصداره ، (41).. وبعد انتهاء اعمال اللجنة المكلفة باعداد لائحة قانون الانتخاب صدر في 16 كانون الأول عام 1952 المرسوم ذو العدد 6 لسنة 1952 باجراء الانتخابات وفق مبدأ الانتخاب المباشر . (42)

كانت اللجنة قد استعانت بقوانين الانتخابات في مصر ولبنان وسوريا وتركيا التي اخذت بمبدأ الانتخاب المباشر ، بوصف اوضاعها مشابهة لأوضاع العراق ، جاء صدور القانون للانتخابات عقب انسحاب الجيش من العاصمة في 13 كانون الأول 1952 وفي اجواء غير مناسبة لاجراء الانتخابات ، فقد كانت الاحكام العرفية سارية المفعول حتى تلك اللحظة ، والصحف معطلة والاحزاب السياسية لم يعد لها نشاط فعلي بسبب حلها بقرار من قائد القوات العسكرية ، اما قادتها فكان البعض منهم رهن الاعتقال ، فضلا عن الكثير من السياسيين البارزين واتباعهم ، وهذا يعني انهم كانو ممنوعين من ممارسة الانتخاب ، وفي ظل أجواء الاحكام العرفية بدأت الحكومة تمهد لاجراء الانتخابات العامة ، فاتخذت الاحزاب السياسية مواقف متباينة تجاه تلك الانتخابات ، على الرغم من ان غالبية قادتها في المعتقل ، ومع ذلك استمرت بعض الاحزاب بعقد اجتماعاتها ، ،(43).

ومواصلة الحواروالاتصال مع بقية الأحزاب الاخرى ولما رأى حزب الاستقلال بوادر تدخل الحكومة في الانتخابات واستقلالها للاحكام العرفية التي كان قد وعدت الحكومة بلغائها ولم تلتزم بها ، قررت الهيئة التنفيذية للحزب مقاطعتها ، أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد قرر أيضا مقاطعة الانتخابات بعد اجرائه مشاورات مع الجبهة الشعبية المتحدة التي قررت المشاركة في الانتخابات ، وقد اوضحت الجبهة اسباب

اشتراكها في الانتخابات تعود الى الرغبة في عدم فسح المجال للحكومة في الانفراد في الساحة السياسية ، وقد اكدت الجبهة الشعبية المتحدة بأن المشاركة في الانتخابات جاءت بسبب اصدار الحكومة لمرسوم الانتخاب المباشر التي عدتها الجبهة اول تجربة يسعى من ورائها الى تحقيق حياة نيابية صحيحة ، (44) في حين يرى كامل الجادرجي بأن حليفه في الجبهة الشعبية عد الجو الارهابي الذي يسود البلاد في ظل حكومة نور الدين محمود ملائما للاشتراك في الانتخابات ، كما اعلن حزب الامة الاشتراكي برئاسة صالح جبر مقاطعة الانتخابات ، بعد أن قرر في بادىء الأمر الاشتراك فيها بسبب التدخلات والضغوط ضد مرشحيه في بعض المراكز الانتخابية ، وقد قرر بعض من اعضائه ومنهم سوادي الحسون احد رؤساء العشائر في الديوانية ، المضي في الانتخابات بعد أن استقال من الحزب ، فحصل انشقاق خطير في صفوف الحزب ، (45)

أما حزب الدستور الذي يرأسه نوري السعيد فقد أعلن عن مشاركته في الانتخابات ، (46)

وفي 17 كانون الثاني 1953 تمت عملية الانتخابات على وفق المبدأ المباشر وقد اتهمت صحافة الاحزاب بالتدخل الحكومة فيها ، فقد ادعت الأحزاب المعارضة ان الحكومة استخدمت التهديد والوعيد ضد المرشحين الغير مرغوب فيهم لتثنيهم عن الترشيح ، كما استدعت الحكومة متصرفي الالوية الى بغداد لتزويدهم بقوائم مرشحيها ، (47)

وقد دافع رئيس الحكومة نور الدين محمود فقد دافع عن سير الانتخابات وعدها حيادية ونفي ان تكون هنالك اي ضغوط ضد المرشحين أو انها كانت مزيفة ، وأكد بأنها جرت في ظل سيادت القانون ، وفي لواء الموصل حاول متصرف اللواء احمد زكي المدرس وقائممقام المركز صبحي علي وبعض المتنفذين التدخل في سير الانتخابات والتاثير على مرشحي الجبهة الشعبية عبد الجبار الجومرد لمنعه من الفوز في الانتخابات ، اسفرت نتائج الانتخابات التي جرت تحت ضل حكومة نور الدين محمود من تحقيق نصر كاسح لمرشحي حزب نوري السعيد ، فقد فاز 76 نائبا بالتزكية و 59 نائبا بالتصويت وحصل مرشحو نوري السعيد على 67 مقعدا من مجموع 135 مقعدا ونال المستقلون واغلبهم يؤيدون نوري السعيد على 48 مقعدا كما فاز حزب الجبهة الشعبية علة ب 11 مقعدا وحصلو الاعضاء المنشقون عن احزابهم على 8 مقاعد وحصل على المقعد الاخير المرشح اسماعيل الغانم ، الذي كان قد استقال من حزب الاستقلال ، (48)

خامسا : اقالة حكومة نور الدين ونهاية الحكم العسكري .

بعد انتهاء مهمة رئيس الحكومة الفريق نور الدين محمود التي كلفه بها الوصي عبد الاله ، استطاع خلالها فرض النظام بالقوة ، فقد وجد الوصي الفرصة مناسبة لاقالة رئيس الحكومة ، لان بقاءه يشكل

خطرا على النظام اذ يحفز ذلك الجيش فيشجع أحد الضباط المغامرين للقيام بعمل عسكري فيفرض وجوده على الحكومة ، غير ان اختيار الشخص الذي يجب أن يقود الحكومة القادمة يشوبه نوع من الغموض فقد أفصح نور الدين عن نفسه أمام الوفد البرلماني البريطاني الذي زار بغداد اواخر كانون الثاني من عام 1953 عن رغبته في الاستمرار بمنصبه ، (49)

خاصة ان بعض وزرائه بدأوا يحرضونه على التمسك وفضلا عن ذلك طالب بترفيعه الى رتبة عسكرية أعلى وهو ما أفزع الوصي لأن الدراية السياسية كانت تعوزه ، كما ان الوصي كان يرغب بتكليف شخص يمتلك خبرة سياسية يختلف تماما عن نور الدين محمود ، الذي بدأ طموحه السياسي يظهر للعيان وشعر كذلك انه لو اعطيت له وزارة الدفاع في الحكومة القادمة أو اذا سمح له بالعودة الى منصبه السابق كرئيس للاركان العامة فلربما يحاول التدخل في السياسة ويخلق الكثير من المتاعب للوصي ، ولهذا ناقش هذا الموضوع مع السفير البريطاني مقترحا ابعاده وتعينه سفيرا في طهران ، وكان السفير تروتبك يخشى اجباره على التنازل الذي يثير فيه شعورا بالتذمر ، (50)

اوضح الوصي لرئيس الوزراء رغبته بعودة الحكم المدني ، وطالبه بالانسحاب من الوزارة وتعيينه عضوا في مجلس الاعيان الجديد ، الا انه رفض الاستقالة في بادىء الأمر والتخلي عن المسؤلية ، غير ان نوري استطاع اقناعه بتقديم استقالته والموافقة على التعين الجديد، تركت استقالة نور الدين محمود من الحكومة في 29 كانون الثاني عام 1953 ، مرارة كبيرة بالجيش بسبب استخدامه اداة قمع ضد المتظاهرين ومن ثمه اخراجه من الحكومة على تلك الشاكلة (51)

وفي 29من كانون الثاني عام 1953 كلف الوصي عبد الاله بعد استقالة نور الدين محمود من الوزارة ، جميل المدفعي بتشكيل الوزارة الجديدة وقد عرف عن جميل المدفعي بسياسته الهادئة ، اذ كان يكلف بالوزارة في اعقاب كل أزمة تجتاح البلد ، وضمت وزارته وهي الوزارة السادسة التي يشكلها ، عدد منرؤساء الوزراء السابقين فعهد لنوري السعيد* بوزارة الدفاع والسويدي للخارجية وعلي ممتاز الدفتري للمالية واحمد مختار بابان للعدلية وماجد مصطفى للشؤن الاجتماعية وضياء جعفر للاقتصاد وحسام الديدن للداخليةوخليل كنة للمعارف وعبد الرحمن جوده للزراعة ومحمد حسن سلمان للصحة وعبد الوهاب موحان للمواصلات ، (52)

أعلنت الوزارة في منهاجها انها ستحافظ على الأمن وتقضي على الفساد وتقوم بأصلاحات عامة وتطبيق مبدأ سيادة القانون وتعمل على رفع مستوى معيشة المواطنين. وقد قوبلت الوزارة الجديدة ببعض المعارضة في المجلس النيابي وخارجه مطالبين بالغاء الاحكام العرفية واعادة الحياة الحزبية المعطلة واطلاق حرية الصحافة . لقد شهدت وزارة المدفعي اضطرابات عمالية وطلابية ، وكانت غالبيتها تطرح مطاليب سياسية تدعو لالغاء الاحكام العرفية وعودة الحريات السياسية والصحفية (53)

على اي حال كان الشعب العراقي في غالبيته يعتقد بأن رئيس الوزراء العراقي رجل عجوز متعب ، وان الحكومة يجب ان تحل عندما يبلغ الملك فيصل سن الرشد التي تؤهله لتولية سلطاته الدستورية ، الذي يصادف في الثاني من مايس عام 1953 ، أما السفير البريطاني تروتبك فلم يشارك الشعب هذا الرأي فابتدأ بالضغط على الحكومة العراقية بهدف اجراء الاصلاح ، غير ان المدفعي كان عاجزا عن الاستجابة لذلك بيد ان وزارته أصرت على ترسيخ الاحكام العرفية في البلاد ، بالرغم من انه كان قد وعد الشعب عند تقديمه لمنهاجه الوزاري بأنه سيقوم بالغاء الاحكام العرفية متى سنحت له الفرصة . (54)

الخاتمة:

اصبح واضحا ان هدف السياسة البريطانية هو تحجيم دور الحكومة العراقية في السياسة الداخلية والخارجية ، وكبح تطلعات الشعب العراقي في التحرر والاستقلال من الهيمنة البريطانية في العراق ، ان تنامي حركات التحرر في العالم قد اثار مخاوف الحكومة البريطانية ، على مصالها في العراق ، حيث كانت احزاب المعارضة ، تحضا بقاعدة واسعة بين الشريحة المثقفة المثمثلة بطلاب الكليات العراقية ، وطبقة العمال ، مما سهل لهذه الاحزاب العمل بين طبقات الشعب العراقي الذي كان يرى في التجربة السوفيتية خير مثال لنيل الحرية ، الا ان تروتبك السفير البريطاني في العراق عام 1952 تأكد ان المعارضة تكبر وان مطالبها في تأميم النفط بدأت تكبر وان ادخال قادة هذه الاحزاب الى الحكومة ، هو من الامور الخطيرة على مصالح بريطانيا في العراق ، لذلك طالب السفير البريطاني من الوصي عبد الاله بأبعاد عناصر تلك الاحزاب عن تشكيل الحكومة ، والزج بقادتها في السجون مع غلق صحافة تلك الاحزاب ، من خلال تشكيل حكومة تكون متوافقة مع طموحات بريطانيا في العراق ، كانت المعارضة تطالب الحكومة العراقية ، ان يكون لها موقف واضح من القضية الفلسطينية ومن القضايه العربية الاخرى ، الا أن السفير البريطاني كان يرغب بتقيد الحكومة العراقية وعليها ان تنفذ مايلى عليها من قبل الحكومة البريطانية ، من اجل ابعاد احزاب اليسار بعيدا ،

نستنتج من ذلك ان العراق قد اصبح ساحة للصراع بين الغرب والشرق ، اي ان الحرب الباردة كان قد القت بظلالها على الساحة العراقية ، وقد ادت هذه الاوضاع الى تدهور الاقتصاد العراقي الذي كان مرتبطا بالمصالح البريطانية ،

بالرغم من الحكومة لم تكن متسامحة مع اعمال الفوضى ومثيريها ، الى انها لم تستطع كبح جماح رغبة الشعب بتغير سياسة العراق اتجاه القضايه العربية والدولية ، وان نهاية عام 1953 كانت تنذر بحدوث احداث خطيرة من شأنها ان تغير الواقع السياسي والاجتماعي في العراق .

الهوامش التعريفية .

- آرثر جيمس بلفور . سياسي بريطاني تولى رئاسة الوزارة في بريطانيا من 11 حزيران 1902 5 كانون الاول من عام 1905 وعمل ايضا وزيرا للخارجية من 1916 الى 1919 اشتهر باعطاء وعد بالفور للصهاينة .
- حاييم وايزمن هو اشهر شخصية في التراث الصهيوني وقد لعب دورا في استصدار وعد بالفور ولدفي روسيا البيضاء في 27 نوفمبر 1874 وتوفي في فلسطين عام 1953 .
- سياسي عراقي ورمز من رموز السياسية العراقية شغل منصب رئيس الوزراءثلاث مرات ابان العهد الملكي، اشتهر بحركة مايس 1941 .
- نوري السعيد ، سياسي عراقي شغل منصب رئاسة الوزراء في العهد الملكي 14 مرة ويعتبر من اشهر الساسة في تاريخ العراق توفى في احداث ثورة 14 تموز عام 1958.
- صالح جبر . سياسي عراقي شغل منصب رئيس وزراء العراق من مارس 1947 الى يناير 1948 ، واشتهر بتوقيع معاهدة بورتسموث عام 1948 .

المصادر.

1 – نعمه ، كاظم هاشم : الملك فيصل ولاستقلال والانكليز والاستقلال ، الدار العربية للموضوعات ، بيروت ، لبنان ، 1988 ، ص72

2- عطية، جبار عباس (1983) العراق والقضية الفلسطينية 1932 – 1941 ،مطبعة الجامعة بغداد ، ص 308 . .

3- الدرة ، محمود ، الحرب العراقية – البريطانية ، بيروت دار الطليعة للطباعة والنشر ، ، ص1969، ص 256 .

4- الجبوري ، صالح صائب : محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية ، مطبعة دار الكتب ، بغداد ، 1977 ،ص 52

5- الجعفري ، محمد حمدي ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914 – 1958، دار الشؤون الثقافية العامة ، ص181.

6- حميدي ، جعفر عباس ، التطورات السياسية في العراق 1941- 1953 ، النجف الاشرف ، مطبعة النعمان ، 19 ص114 .

Busk to Bevin , 23-61947 , Fo 371 /61591 .

.Mack to Bevin , 28 -4-1948 , Fo 371/ 68371.

10- جريدة صوت الأهالي ، العدد 1567 ، 21تموز 1948.

11- العارف ، اسماعيل : اسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية العراقية ، مكتبة الماجد ، لندن 1986 ، ص 6 ،

12- جريدة صوت الأهالي ،بغداد ، العدد 1519 ، في 5 أيار ، 1948 .

13- جريدة لواء الاستقلال ، بغداد ، العدد 383 ، في 26 أيار 1948 .

14- محاضر مجلس النواب لسنة 1948 ، بغداد ، مطبعة الحكومة ، 1949 ، ص88،

15- خيري ، سعاد : من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق 1920 -1958. بغداد ، منشورات الثقافة الجديدة ، ص 107 .

16- جريدة لواء الاستقلال ، بغداد ، العدد ، 788 ، في 27 أيلول 1949 .

17- صلاح ، دباغ : الاتحاد السوفيتي وقضية فلسطين ،بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث 1968 ، ص41 .

-19G.c.Litter to Charge d Affair s in british Embasy in Baghdad , 26 . 9 .1948 , F0 371 / 75127 -18

Troutbeck to Eden ,25-11-1952. F0371/98733

Troutbeck to Eden, 24 -1- 1952 . Fo 371 / 104665.

21- كبة ، محمد مهدي، مذكراتي في صميم الاحداث 1918 – 1958 ، بيروت ، دار الطليعة ، 1965، ص106 .

22-شبر ، حسن ، العمل الحزبي في العراق 1908 – 1958 ، بغداد 2012 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ص201

23-الحسني ، عبد الرزاق : تاريخ الوزارات العراقية ، مركز الابجدية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1982 ، ص 58 .

24- ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاما ، 1894—1974،الجزء الثاني ، بغداد ، 1990 ، اليقضة العربية .، ص585 .

25- الجعفري ، محمد حمدي ، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ، المصدر الساب ، ص 191 ..

26- الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، المصدر السابق ، ص 321 .

Al- Waindawi , M . Ibrahim , Unpublished Thesis .Anglo – Iraqi Relations 1945 – 1958 , -27 University of Reading , 1989 .

28- جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3173 ، في 20 تشرين الاول 1952 .

batatu Hanna , Old Social Classes and the Revelutioary Movements of Irag, Princeton,1978 . p. -29 669.

30- الجعفري ، محمد حمدي : المصدر السابق ، ص 193.

Batatu. H.p.184. 32

Khadduri , Majid , Independent Iraq (1932 -1958) 2 nd ed , London , 1960 -32

- الحسني عبد الرزاق ، تأريخ الوزارات العراقية ، ج8 ، المصدر السابق ، ص 33.
34- الونداوي ، د ، مؤيد : العراق في تقارير السفارة البريطانية ، مصدر سابق ،ص 146 .
35 – جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3188 في 25 تشرين الثاني 1952 .
36- Al- Waindawi ,M ,op . Cit , p . 184
37- كبه ، محمد مهدي : مذكراتي في صميم الأحداث1918 – 1958 ، المصدر السابق ، ص352 .
38- جريدة الشعب ، العدد 2381 في 25 تشرين الثاني 1952.
39 – الحسني ، عبد الرزاق ، تأريخ الوزاراة ، ج8 ، مصدر سابق ، ص336 .
40- محاضر مجلس النواب ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953 ، ص076.
41 – الحسني ، عبد الرزاق ، تأريخ الوزارات ، ج8 ، المصدر السابق ، ص 336 .
42 – جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3198 ، في 18 كانون الاول 1952.
43 – كبه ، محمد مهدي : مذكراتي في صميم الاحداث 1918 – 1958 ، المصدر السابق ، ص355. .
44- نذير ، عدنان سامي : عبد الجبار الجرمود نشاطه الثقافي ودوره السياسي ، شركة المعرفة للنشر ، بغداد 1991، ص 101 .
45 – الجادرجي ، كامل : مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني ، ط1 ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، 1971 ، ص 623. .
46 – حميدي ، جعفر عباس ، التطورات السياسية ، مصدر سابق ، ص 725
47 – محاضر مجلس الاعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953 ، مصدر سابق ، ص 8 .
48-الحسني ، عبد الرزاق : تاريخ الوزارات ، ج8 المصدر السابق ، ص 344.
49 – كنه ، خليل : العراق أمسه وغده ، بيروت 1966 .، ص156 .
50 – السويدي ، توفيق ؛ مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ، بيروت ، 1969 ، ص 519 .
51- كنه ، خليل : العراق امسه وغده ، المصدر السابق ، ص 157 .
52- حميدي ، جعفر عباس ،: التطورات السياسية ، المصدر السابق ، ص 733.
53- حميدي ، جعفر عباس : التطورات السياسية ، المصدر السابق ، ص 735.
54 – الحسني ، عبد الرزاق : تاريخ الوزارات ، ج8 المصدر السابق . ، 349